(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

انعكاس الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة التجربة الصينية على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

د - عبير فاروق محمود عبد الرحيم تمام

مدرس الاقتصاد بالأكاديمية الحديثة

لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة

أكتوبر ٢٠٢٥

العدد ٥٦٠

السنة المائة وستة عشر

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

Reflecting on the benefits of international experiences, especially the Chinese experience, in supporting and developing small and medium-sized enterprises in Egypt.

Dr.Abeer Farouk Mahmoud

October 2025

No. 560

CXVI itéme Année

Le caire

انعكاس الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة التجربة الصينية على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

د - عبير فاروق محمود عبد الرحيم تمام
مدرس الاقتصاد بالأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة

ملخص البحث :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا فى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسهم فى خلق فرص عمل، وتدعم النمو المستدام، وتُعد أداة فاعلة لمكافحة البطالة والفقر. وقد أولت مصر هذا القطاع اهتمامًا خاصًا ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال المبادرات الحكومية الداعمة، مثل مبادرات البنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تستهدف تيسير التمويل وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية.

يهدف البحث إلى دراسة الإطار النظري والعملي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل التحديات التي تواجهها فى مصر، مع التركيز على كيفية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وخاصة التجربة الصينية، التي تُعد من أبرز التجارب فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة عبر سياسات فعالة تعتمد على الابتكار، والتكنولوجيا، والاستثمار فى العنصر البشري.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، حيث استعرض تجارب دولية (الولايات المتحدة، اليابان، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الصين) بهدف استخلاص السياسات التي يمكن تبنيها فى مصر. وتُظهر النتائج أن نجاح هذه التجارب ارتبط بتكامل عناصر التمويل، التدريب، الدعم الفني، والحاضنات التكنولوجية.

ركزت التجربة الصينية على بناء منظومة متكاملة من التشريعات والمؤسسات التمويلية، مثل برامج "تورش" Torch و**"المشعل" Spark**، التي تهدف إلى ربط البحث العلمي بالتصنيع، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وإنشاء حاضنات

تكنولوجية ومناطق علمية لتطوير الشركات الناشئة. كما اهتمت الصين بتنمية الموارد البشرية عبر التدريب المهني وتسهيل التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة، ما جعلها أحد محركات النمو الاقتصادي السريع.

خلص البحث إلى أن تعزيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر يتطلب تطبيق نموذج متكامل يستفيد من التجربة الصينية، يقوم على:

١. نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وربط الجامعات بالقطاع الإنتاجي.

٢. تطوير حاضنات تكنولوجية وطنية تدعم تحويل الأفكار البحثية إلى مشاريع اقتصادية.

٣. تبسيط الإجراءات التمويلية وتوفير حوافز ضريبية وتشريعية لتشجيع الاستثمار.

٤. تحسين البيئة المؤسسية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

يؤكد البحث أن الاستثمار فى المورد البشري والابتكار التكنولوجي هو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، بما يسهم فى بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة.

Reflecting on the benefits of international experiences, especially the Chinese experience, in supporting and developing small and medium-sized enterprises in Egypt.

Dr.Abeer Farouk Mohamed

Abstract:

Small enterprises play a vital role in driving economic development, providing job opportunities for young people. This sector has been given priority in Egypt's 2030 Strategy. Many countries, particularly China, have shown great interest in small and medium-sized enterprises (SMEs). Through numerous initiatives and efforts, Egypt seeks to benefit from this experience and various international experiences in supporting small enterprises. Considering the experiences of countries that preceded us and advanced in the field of small enterprises, we find that they have resorted to several strategies to promote SMEs, the most important of which is investing in the human capital. This study seeks to review international experiences, particularly the Chinese experience in supporting and developing small enterprises.

Keywords: small enterprises, Chinese experience, technology incubators.

مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا وحيويًا في تطوُّر المجتمعات والإسراع من عملية التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقَّق إلا بوجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الناتج المحلِّي الإجمالي والنمو الاقتصادي، حيث تحتلُّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار عمليات التنمية الشاملة يتمُّ البحث عن آليات جديدة فعَّالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة سياسات السوق التي تنتهجها معظم دول العالم الآن، ومن هنا يُمكن القول: بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتلُّ مكانة متميزة في إستراتيجية التنمية في العالم العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وقد تم إدراجها ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور هام في توفير فرص عمل لمكافحة بطالة الشباب، فضلًا عن انتشارها الواسع في المناطق السكانية بمختلف أشكالها من مدن وقرى وغير ذلك، وأيضًا لا بُدَّ من الاستعانة بحاضنات الأعمال وخاصة التكنولوجية من أجل إتاحة فرص عمل للعديد من الشباب.

وقد حظيت المشروعات الصغيرة بأولوية في إستراتيجية مصر ٢٠٣٠؛ نظرًا لأهمية تلك المشروعات في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وتُولي أجهزة الدولة -خاصة البنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات- اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع، عن طريق إطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، أو عن طريق تقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية، وتوفير التدريب لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى سَنِّ التشريعات التي تعمل على تذليل العقبات التي تُواجه تلك المشروعات.

ولقد اهتمَّت العديد من الدول -وخاصة الصين- بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأولت لها اهتمامًا مكثفًا، كما عملت على أن يكون الابتكار -وخاصة

الابتكار التكنولوجي- عاملًا حاسمًا لإقرار القدرة التنافسية للشركات فى المستقبل، وبالتالي فنجد أن الحكومة الصينية تُعطي أولوية قصوى للابتكار الذاتي ولبناء دولة قوية مبدعة مبتكرة.(١)

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تعرُّف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحديد مفهومها وخصائصها والمعوقات التي تعترضها وسُبل التغلب على ذلك بالاستفادة من تجارب الدول المختلفة فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة التجربة الصينية.

أهمية الدراسة:

تحتلُّ المشروعات الصغيرة مكانة خاصة فى اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطوُّرها وتقدُّمها الحضاري؛ لما لها من أهمية كبيرة فى تنمية وتطوير الاقتصاد ودعم التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم تطوُّرات وتسارعًا فى معدلات العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية وتحرير الأسواق، بالإضافة إلى تطوُّرات سريعة وهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي أصبحت القدرة على المنافسة من أهم عناصر نمو المؤسَّسات واستمرارها، هذا التسارع فى التغيُّرات الجذرية على مستوى الاقتصاد العالمي يضع تحديات كبيرة على مختلف الدول خاصة الدول النامية ومن بينها مصر من خلال العمل على تحسين كفاءتها؛ للوصول إلى مركز تنافسي فى الأسواق العالمية، حيث يُعاني الاقتصاد المصري من نقص رأس المال المستثمر لإطلاق مشروعات التكنولوجيا المتطوِّرة الصغيرة، وضعف المساعدات الفنية والتمويلية المقدَّمة لدعم الابتكار فى مجال المشروعات الصغيرة، وعدم التأهيل لتلك المشروعات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية، الأمر الذي يجعل منتجات تلك المشروعات فى منافسة حادة مع المنتجات العالمية، ممَّا يجعلنا فى محاولات للاستفادة من التجارب الدولية وخاصة التجربة الصينية فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

(1) http://egyptianshark.blogspot.com/2011_09_01_archive.html

فروض البحث:

هناك علاقة بين الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دفع عملية التنمية الاقتصادية فى ظل تراجع الدور الحكومي فى توظيف الخريجين.

تفعيل الإستراتيجيات التي اتبعتها الصين ومدى مسايرتها مع الاقتصاد المصري يُمكن أن يُسهم فى تنمية المشروعات الصغيرة فى مصر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة دور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

إلقاء الضوء على الإطار الفكري والنظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

معرفة أهم التحديات التي تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعرف كيفية استفادة مصر من التجارب الدولية وخاصة التجربة الصينية فى مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث:

تم استخدام الأسلوب الاستقرائي بشقيه الوصفي والتحليلي، وذلك بتحديد الإطار النظري لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر وكيفية الاستفادة من التجارب الدولية، وفضلًا عن ذلك تم استخدام الأسلوب الاستقرائي الاستنباطي؛ للتوصل إلى أهم سياسات وسُبل تعزيز وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

خطة البحث:

- المبحث الأوَّل: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: الحاضنات التكنولوجية فى مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث: تجارب عربية ودولية ومدى استفادة الاقتصاد المصري من التجربة الصينية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأوَّل: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا هامًا في عملية التنمية الاقتصادية، ومحورًا أساسيًا في نمو الاقتصاد القومي، حيث إنها تدعم المشروعات الكبيرة وتمدُّها بالعديد من الخدمات والسلع، كما أنها تُوفر الكثير من فُرص العمل.

أوَّلًا: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة:

١- تعريف المشروعات الصغيرة:

تُوجد اختلافات عديدة في تعريف المشروعات الصغيرة، فمن الصعب وضع تعريف واحد ومتفق عليه بالنسبة للمشروعات الصغيرة؛ لاختلاف المعايير والمقاييس والأسُس التي بناءً عليها يتمُّ تصنيف المؤسَّسات إلى كبيرة وصغيرة ومتوسطة، وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف معيَّن للمشروعات الصغيرة على المستوى الدولي أو على المستوى العربي أو حتى على مستوى الدولة الواحدة إلا أن هذه المشروعات تتسم بصفات مشتركة في جميع دول العالم، وهذه الصفات تتصل بحجم رأس المال المطلوب لإقامة هذه المشروعات، ومدى مساهمتها في استيعاب العمالة ودورها في توسيع دور المرأة في النشاط الاقتصادي وغيرها من السمات التي تُميِّز هذه المشروعات عن غيرها من المشروعات الكبيرة.

وهناك معايير عديدة يُمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تُعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تُعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية. كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مرَّ ويمرُّ بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة: معيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار الإنتاج، ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة، فضلًا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصُّص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا في الدول

الصناعية هو معيار العمالة؛ وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.[١]

والجدول التالي يُوضِّح أهمَّ المعايير المستخدمة على مستوى العالم فى تعريف المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (١)

أهم المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصغيرة على مستوى العالم

القطاع	المعيار المعتمد	القيمة
التصنيع	عدد العمال	٢٠٠ عامل أو أقل
تجارة الجملة	المبيعات السنوية	١٨٥٠٠٠ جنيه إسترليني أو أقل
تجارة التجزئة	المبيعات السنوية	٣٧٠٠٠٠ جنيه إسترليني أو أقل
البناء	عدد العمال	٢٥ عاملًا أو أقل
المناجم/ التعدين	عدد العمال	٢٥ عاملًا أو أقل
تجارة السيارات	المبيعات السنوية	٣٦٥٠٠٠ جنيه إسترليني أو أقل
خدمات متنوعة	المبيعات السنوية	١٨٥٠٠٠ جنيه إسترليني أو أقل
شركات النقل	عدد السيارات	٥ سيارات أو أقل

المصدر: قباني، فاطمة الزهراء وآخرون، الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية، الملتقى الوطني الأول حول "المقاولاتية والشباب" - الواقع والآفاق، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٩.

وسنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة كالتالي:

أوَّلًا: التعزيف المعتمَد من طرف البنك الدولي:

يُميِّز البنك الدولي فى تعريفه للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع[٢]:

(١) حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (١٠)، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص: ٤.

(٢) قباني، فاطمة الزهراء وآخرون، الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية، الملتقى الوطني الأول حول « المقاولاتية والشباب » -الواقع والآفاق، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٩.

المؤسَّسة المصغَّرة: هي التي تكون فيها أقل من ١٠ موظفين وإجمالي أصولها أقل من ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدَّى ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي.

المؤسَّسة الصغيرة: هي التي تضمُّ أقل من ٥٠ موظفًا وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدَّى ٣ ملايين دولار أمريكي.

المؤسَّسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من ٣٠٠ موظف أمَّا كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية فيكون أقل من ١٥ مليون دولار أمريكي.

ثانيًا: التعريف المعتمَد للسوق الأوروبية المشتركة:

تتبنَّى ألمانيا -وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة- تعريفًا للمشروعات الصغيرة حيث تعتبرها كل منشأة تُمارس نشاطًا اقتصاديًا ويقلُّ عدد العمال فيها عن ٢٠٠ عامل.

ثالثًا: تعريف المشروع الصغير فى مصر[١]:

مرَّ تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بعدة مراحل قبل التعريف المتبع حاليًا وفقًا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والذي فرَّق بين هذه المشروعات على أساس رأس المال المستثمر وحجم المشروعات، دون الأخذ فى الاعتبار معيار العمالة. كما عرَّف المشروعات متناهية الصغر بأنها «كل مشروع يقلُّ حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه. أو كل مشروع حديث التأسيس يقلُّ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن ٥٠ ألف جنيه». وقبل ذلك، اعتمد التعريف بالأساس على معيار العمالة، إضافة إلى حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية) للمشروعات القائمة بالفعل، ورأس المال المدفوع للمشروعات حديثة التأسيس. وقد اعتمد تعريف وزارة التجارة والصناعة للمشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفقًا للقرار رقم ١٠٨١ لسنة ٢٠١٧ على معياري حجم

(١) تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى مصر، تقرير مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١، ص: ٥.

الأعمال، ورأس المال المدفوع، دون الإشارة إلى حجم العمالة. حيث تمَّ تعريف المشروعات متناهية الصغر بأنها: «كل شركة أو منشأة تباشر نشاطًا صناعيًّا لا يُجاوز حجم أعمالها السنوي مليون جنيه. وبالنسبة للشركات أو المنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألَّا يُجاوز رأس مالها المدفوع ٥٠ ألف جنيه» .

أمَّا بنك التنمية الصناعية المصري فقد عرَّفها على أنها: كلُّ نشاط لشخص أو أكثر لحسابهم الخاص، ويكون للمشروع صفة الاستقلالية فى الملكية والإدارة، ويقلُّ عدد العمال به عن ١٠٠ عامل، ويقلُّ رأسمال المشروع عن مليون جنيه، وتقلُّ الأصول الثابتة به (بدون الأرض والمباني) عن خمسة ملايين، ويقلُّ رقم الأعمال السنوي للمشروع عن عشرة ملايين جنيه.(١)

٢- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة:

تُعتبر المشروعات الصغيرة أحد الحلول والوسائل الفعَّالة لعلاج مشكلة البطالة، حيث تقوم تلك المشروعات بخلق فرص عمل جديدة؛ ممَّا يُقلِّل من مشكلة البطالة المنتشرة، فهي مشروعات كثيفة العمالة؛ بسبب صغر رأس المال المتاح، ممَّا يدفعها لاستخدام فنون إنتاجية كثيفة للعمل.

تُعطي المشروعات الصغيرة فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يقوموا بتحقيق أحلامهم فى امتلاك مشروع خاص، ومن أكثر الأمثلة بروزًا شركة كوكا كولا التي أسَّسها أحد الصيادلة سنة ١٨٨٦ ببضعة آلاف من الدولارات، ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها ملايين الدولارات فى العصر الحديث.

تعمل المشروعات الصغيرة فى كثير من الأحيان كرافد للمشروعات الكبيرة، حيث تمدُّها بقطع الغيار أو الخدمات المُساندة والتي لا تُعتبر مُجدية للمشروعات الكبيرة أن تقوم بإنتاجها.

تتميَّز المشروعات الصغيرة بأنها أكثر قدرة من المشروعات الكبيرة ذات الاستثمار الضخم فى رأس المال الثابت على التكيُّف مع الظروف والمستجدات التي يُمكن

(1) ww.idbe-egypt.com/doc/study.doc

لاقتصاد ما أن يتعرَّض لها، هذه القدرة الكبيرة على التكيُّف تنعكس على أرض الواقع فى سهولة نقل مكان المصنع، وتخفيض خطوط الإنتاج، وتحويل العملية الإنتاجية، وتغيير السياسة التسويقية، فالمشروعات الصغيرة لديها القدرة على تغيير خطوط إنتاجها بسهولة بما يُلائم توجُّهات السوق المحلية أو الدولية، وهذه القدرة على التكيُّف لا تتوافر للمشروعات الكبيرة.

تُساهم المشروعات الصغيرة فى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على الإنتاج المحلي من حيث زيادة الكفاءة الإنتاجية؛ نتيجة استغلال الموارد المحلية المتاحة استغلالًا أمثل يُؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية، ومن ناحية أخرى تُسهم هذه المشروعات فى استقطاب الاستثمارات وجذب المدخرات المحلية الأمر الذي يُؤدّي إلى زيادة فُرص الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للاتجاه بهذه المشروعات نحو التصدير. حيث تُمثِّل المشروعات الصغيرة نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم، كما أنها تُوفِّر ما بين ٤٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي فرص العمل، وتُساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي للعديد من الدول حيث تُساهم بنسبة ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لإنجلترا، ٥١٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية.[١]

٣- أهم المشكلات والمعوقات التي تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن تطوُّر ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة أنحاء العالم بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة يُواجهه مجموعة من المشاكل والتحديات، نذكر أهمها:

أوَّلًا: المعوقات التمويلية[٢]:

عدم وجود مرونة كافية من جانب القطاع المصرفي فى منح قروض للمشروعات الصغيرة.

(1) Hussein Elasrag, The role of Intellectual capital in developing SME's in the Arab countries, MPRA, Paper No. 56046, posted 20. May 2014, p2.

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/56046/5/MPRA_paper_56046.pdf

(٢) قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى سورية، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٥.

تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلة تتمثل فى صعوبة الحصول على التمويل اللازم وبأسعار فائدة منخفضة؛ لعدم توافر الضمانات الكافية بعكس المشروعات الكبيرة، فعلى الرغم من بدء البنوك فى وضع برامج وخطط إقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإنها لا تزال تُفضل منح قروض للشركات الكبيرة أو لتمويل العجز الحكومي.

ثانيًا: المعوقات الإدارية:

عدم توافر بيانات دقيقة وشاملة عن حجم قطاع المشروعات الصغيرة.

هناك الكثير من التعقيدات المرتبطة بالتراخيص والتمويل واللوائح والتأمينات والضرائب حيث يُعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

القصور الشديد فى توفير قاعدة بيانات متكاملة عن المشروعات الصغيرة الحجم.

ثالثًا: المعوقات التنظيمية:

عدم وجود قانون موحَّد للمشروعات الصغيرة يُحدِّد تعريفًا واضحًا لها، ويُنظم عملها، ويُوفر تسهيلات فى مجال التمويل والتراخيص.

عدم ارتباط المشروعات الصغيرة باتحادات أو نقابات فرعية ترعى مصالحها؛ ممَّا يجعلها تعمل بشكل فردي، وبالتالي يُقلل فرصتها التنافسية فى السوق.

٤- دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر:

بدأت تجربة المشروعات الصغيرة فى مصر منذ عام ١٩٩١ من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، والذي موَّل نحو ٨٦ ألف مشروع حتى عام ١٩٩٨ منها ٤٥ ألف مشروع صغير فى إطار مشروعات الأسر المنتجة والأعمال المنزلية، وتُعدُّ مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢,٤٥ مليون مشروع، ونحو ٨٥ ٪ من تلك المشروعات تُصنَّف على أنها مشروعات متناهية الصغر،

بينما ١٤ ٪ منها مشروعات صغيرة، ونحو ٢ ٪ فقط مشروعات متوسطة وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٨ وطبقًا لتقرير Visa لعام ٢٠٢٤ يُشير إلى أن السوق المصرية تضمُّ أكثر من ١٢ مليونًا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتُمثل ٩٨٪ من إجمالي الشركات العاملة فى مصر، وتُوظف نحو ٤٧ مليون شخص.(١)

ومن أهم الجهود المصرية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة: إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ٢٤ أبريل ٢٠١٧ بحيث يكون تابعًا لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، ويأتي ذلك فى إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار.(٢)

شكل رقم (١) توزيع المشروعات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠١٨

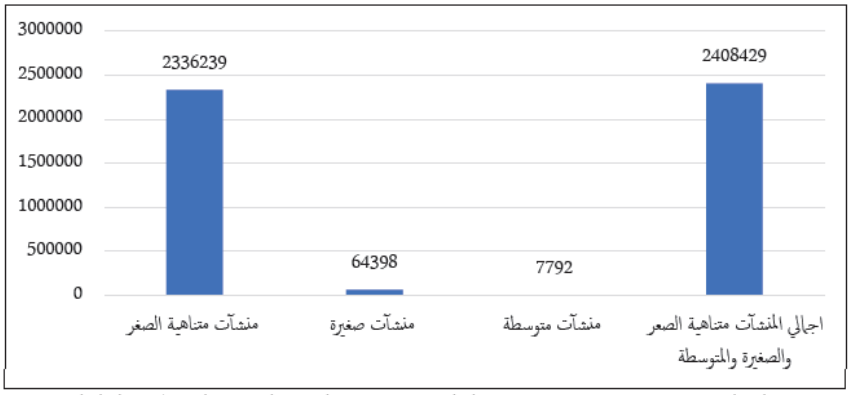

المصدر: جيهان عبد السلام عباس، دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: "تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٢٠ ص: ١٤.

(1)https://businessmonthlyeg.com/egyptian-smes-face-46b-annual-financing-shortfall-amid-economic-challenges/?utm_source=chatgpt.com

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات: رئاسة الوزراء: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،الثلاثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

http://sis.gov.eg/?lang=a

تعاون جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مع شركة تشغيل المنشآت المالية "e-finance" من أجل إطلاق منصة المشروعات الصغيرة، والمنصة هي موقع إلكتروني تفاعلي أقامه جهاز تنمية المشروعات ليُتيح كافة المعلومات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسَّسات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ورؤَّاد الأعمال والشركات الناشئة.(١)

أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي، مبادرة تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفَّذ البنك المركزي المبادرة فى يناير ٢٠١٦ بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥ ٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧ ٪ متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢ ٪ متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وقد بلغ إجمالي التمويلات التي ضخَّها البنك ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٠ مليار جنيه لحوالي ٦٢ ألف مشروع.

حسب بيانات مارس ٢٠٢٥ من الهيئة العامة للرقابة المالية، يبلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى مصر نحو ٣,٧٤ مليون منشأة، وتُمثِّل حوالي ٤٤,٦٪ من إجمالي مؤسَّسات القطاع الخاص الرسمي، وتعمل هذه المنشآت على تشغيل ٥,٨ مليون عامل؛ أي: ما يُعادل ٤٣,١٪ من إجمالي عدد العاملين فى القطاع الرسمي.(٢)

ثانيًا: الدراسات السابقة عن المشروعات الصغيرة:

١- دراسة رامي زيدان (٢٠٠٥) بعنوان: (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سورية، أطروحة دكتوراه):

(1) https://marsad.ecss.com.eg/45281/
(2) https://businessnewseg.com/

وقد تناولت الدراسة أهمية تفعيل دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سورية خلال الفترة منذ عام ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠١، وقد توصَّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضًا دون المستوى المأمول، وأخيرًا فيما يخصُّ الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوُّقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيرًا من المشروعات الصغيرة تُعاني من منافسة شديدة وأن جزءًا منها مهدَّد بالانهيار فى ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار فى السوق المحلية بل النفاذ أيضًا إلى السوق العالمية.

٢- دراسة خالد مصطفى قاسم (٢٠٠٧) بعنوان: (دور حاضنات الأعمال فى تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، ٢٠-٢٢ نوفمبر):

تناولت الدراسة أهمية وجود حاضنات الأعمال لزيادة القدرات التنافسية فى ضوء المنافسة الشديدة والتحديات التي تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقترح الباحث أن تكون حاضنات الأعمال الآلية المُثلى لتحقيق ذلك وصولًا إلى تنمية هذه المشروعات وتطويرها.

ولقد توصَّل الباحث إلى مجموعة من النتائج تتمثَّل فى أن حاضنات الأعمال تُعتبر من الآليات الهامة والمتطوّرة والتي تستطيع المساهمة الفعَّالة فى القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تُواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كل دول العالم، وبخاصة الدول النامية، حيث تحتاج تلك المشروعات إلى خطط وإستراتيجيات واضحة المعالم.

٣- دراسة (علي سماي) دور الحاضنات التكنولوجية فى دعم المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، يونيو ٢٠١٠).

تعرض الباحث إلى المعرفة التكنولوجية ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وكيف يلعب البحث العلمي والتطوير التقني دورًا حاسمًا فى بناء قاعدة وطنية للعلوم قادرة على الإبداع والابتكار، وضرورة وضع خطة وسياسة تُؤدِّي إلى التطوير التقني وتعزيز أنشطة البحث العلمي بدعم من المؤسَّسات الوسيطة. كما تعرض الباحث إلى تعريف حاضنات الأعمال وأنواعها وأهدافها والآثار الاقتصادية لحاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي النهاية تعرض إلى تجارب دولية رائدة فى الحاضنات التكنولوجية مثل التجربة الأمريكية والتي تُعتبر من أقدم التجارب، والتجربة الفرنسية والصينية والسورية.

٤- مداخلة عز الدين عبد الرؤوف وآخرون فى الملتقى الوطني حول «إشكالية استدامة المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة:" (ديسمبر٢٠١٧) بعنوان: (حاضنات الأعمال ودورها فى استدامة المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة):

تأتي هذه المداخلة كمحاولة لإبراز أهمية حاضنات الأعمال فى استدامة وعرض الأساليب التي تنتهجها الجزائر فى دعم المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والتي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم. حيث إن المشكلة ليست فى كيفية إنشاء مؤسَّسة صغيرة جديدة بل فى كيفية ضمان بقائها واستمراريتها وصولًا إلى استدامتها، لهذا كان لزامًا على مختلف الدول ومنها الجزائر دعم إنشاء واستدامة المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة؛ لتتمكن من مواجهة الصعوبات التي كثيرًا ما كانت تُؤدِّي إلى فشلها وزوالها، وذلك من خلال إقامة شبكات الدعم التي أخذت عدة صور أبرزها: حاضنات الأعمال.

٥- سعيدة مرزوق، (دور حاضنات الأعمال فى دعم المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد ١٣، العدد ٠١، ٢٠٢٣).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف تقوم حاضنات الأعمال بتقديم الدعم للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار الأخيرة ذات أهمية كبرى فى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم استعراض الإطار المفاهيمي لكل من المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاضنات الأعمال من استنباط ما يُمكن أن تقدمه حاضنات

الأعمال للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصَّلت الدراسة للأهمية الكبيرة لحاضنات الأعمال فى استمرارية نمو المشروعات من خلال مرافقتها وتحويل الأفكار المبدعة إلى مشروعات ناجحة على أرض الواقع كما أنها تخلق وتدعم ثقافة البحث والتطوير فى المجتمع.

وفي ضوء الدراسات السابقة، تبرز أهمية الدراسة الحالية فى أنها تسعى لتقديم معالجة تحليلية شاملة للتجارب الدولية بوصفها مدخلًا إستراتيجيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعتمد على المنهج المقارن لرصد مدى استفادة مصر من التجارب الدولية الرائدة وخاصة التجربة الصينية فى مجال دعم المشروعات الصغيرة.

المبحث الثاني: دور الحاضنات التكنولوجية فى مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أوَّلًا: تمهيد:

تُعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية شكلًا خاصًا ونوعًا مُميَّزًا من حاضنات الأعمال، حيث يُركز هذا النوع من الحاضنات على المشروعات الناشئة والقائمة بشكل أساسي على التكنولوجيا، وتُعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية ذات أهمية كبيرة اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث تُعتبر داعمًا أساسيًا للمشروعات الصغيرة والناشئة، وخاصةً المشروعات التي تعتمد على الجانب التكنولوجي، ومن ثم تُؤدِّي إلى زيادة الإنتاج من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية، ومن ثم زيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الضرائب، وتشجيع الاستثمار، وتشجيع ريادة الأعمال، وغيرها من الفوائد التي جعلت كثيرًا من الدول تُولي اهتمامًا كبيرًا بحاضنات الأعمال التكنولوجية، ومن أمثلتها الصين.

ثانيًا: الحاضنات التكنولوجية:

نشأة وتطوُّر حاضنات الأعمال:

ترجع النشأة الأولى لفكرة الحاضنات إلى أوَّل مشروع تمت إقامته فى مركز Batavia فى ولاية نيويورك فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩ [(١)]، حيث قامت إحدى الأسر بتحويل مقر شركتها التي توقَّفَت عن العمل إلى مركز للأعمال يتمُّ تأجير وحداته للأفراد الراغبين فى إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحًا كبيرًا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع فى منطقة أعمال، وكان قريبًا من عدد من البنوك ومناطق تسوُّق ومطاعم، وتحوَّلَت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يُعرف بالحاضنة، ومنذ عام ١٩٥٩ هناك الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أُقِيمَت فى هذا المركز والذي يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم Batavia.[(٢)]

(١) أم كلثوم باهي وروضة حديدي، دور حاضنات الأعمال فى خلق قيمة مشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الصينية أنموذجًا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٠٩، العدد٠١، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مايو ٢٠٢٤، ص: ١٥٥-١٧٤.

(٢) لعور عبد الرحمان، دور حاضنات الأعمال فى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة حاضنة ورقلة وغرداية وبسكرة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص: ٣.

وفي عام ١٩٨٥ أُنشِئت الجمعية الأميريكية لحاضنات NBIA من أجل العمل على تنظيم عمل تلك الحاضنات.

تعريف الحاضنات:

إن كلمة الحاضنة مستمدة من كلمة «الحضن» والذي يعني: تقديم الرعاية والدعم لمَن يحتاجها، فلا يقتصر تعريف الحاضنة على أنها كيان مادي ذو ألواح وجدارن تحتوي بداخلها على مشروعات ومستثمرين وجهات دعم وإرشاد، ولكن الحاضنة منظومة تُقدم مجموعة من الخدمات ومصادر الدعم المتنوعة، فهي أداة للتنمية الاقتصادية تساعد على تسريع نجاح أصحاب الأفكار الخلَّاقة؛ لخلق بيئة عمل استثمارية مناسبة لصغار المُستثمرين والمُبتكرين والمُبدعين والمُخترعين من خريجي الجامعات، ولا سيما من ذوي الاختصاصات العلمية.(١)

مراحل تطوُّر الحاضنات:(٢)

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عُمر هذه المشروعات على النحو التالي:

أوَّلًا / مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:

- جدية صاحب الفكرة (أو المشروع) ومدى انطباق معايير الاختيار على المُستفيدين ومشروعاتهم.
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع.
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها.
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.

(١) حسين فرج الشتيوي، دور الحاضنات التكنولوجية فى تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية فى التنمية الصناعية، تونس، ١٢-١٤ أكتوبر ٢٠١٥، ص: ٣.

(٢) ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها فى دعم المشروعات الصغيرة فى الضفة الغربية، رسالة ماجيستير، جامعة الخليل، القدس، ٢٠١٠، ص: ٤٢.

- الخطط المستقبلية لتوسُّعات المشروع.

ثانيًا / مرحلة إعداد خطة المشروع:

فى ضوء النتائج التي يتمُّ التوصل إليها فى المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديًا وفنيًا وتسويقيًا، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع (Business Plan).

ثالثًا / مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط:

فى هذه المرحلة يتمُّ التعاقد مع المشروع، ويُخصَّص له مكان مناسب طبقًا لخطته.

رابعًا / مرحلة نمو وتطوير المشروع:

ويتمُّ خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصِّصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة فى الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتمُّ داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسَّسات المعنية.

خامسًا / مرحلة التخرج من الحاضنة:

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتمُّ عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقًا لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقَّق قدرًا من النجاح والنمو، وأصبح قادرًا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

شكل رقم (١)

يوضح مراحل تطور الحاضنات

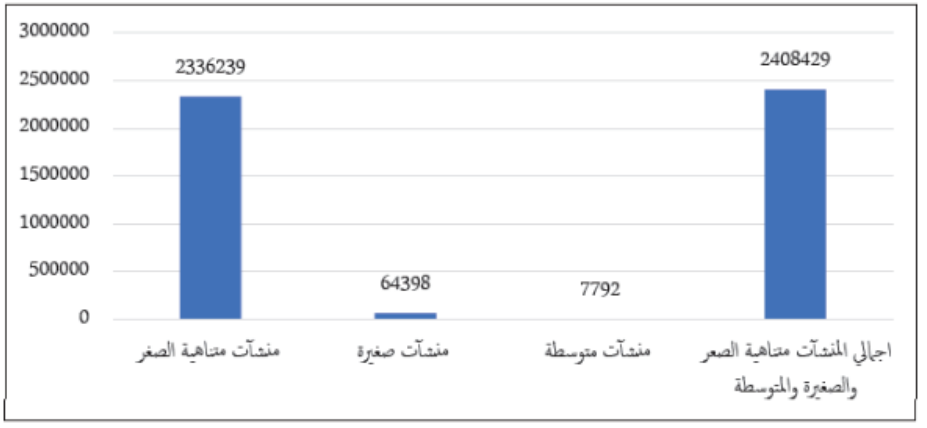

المصدر: شذى سالم دلي، دور حاضنات الأعمال فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة... تجارب مختارة وإمكانيات تطبيقها فى العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٨ ص: ٣٦٦.

أهمية الحاضنات[١]:

يُمكن القول: بأن للحاضنات أهمية كبرى وفقًا لما يلي:

تُساهم فى توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات فى شكل مشروعات جعلتها قابلة للتحوُّل إلى الإنتاج.

تُساهم فى تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة.

تُوفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.

تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.

تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

(١) لعور عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: ٦.

تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.

تؤهل جيلًا من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندهتم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يُساهم فى تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.

تُساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تُواجه مرحلة التأسيس.

تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

تفتح المجال أمام الاستثمار فى مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغيرة والداعمة وحاضنات المشروعات المعلوماتية وغيرها.

تُساهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطوُّر والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروع بالسوق.

الحاضنات التكنولوجية:

تُقام الحاضنات التكنولوجية بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتتميَّز بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تُقام بهدف الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، كالخبراء فى مجالاتهم، وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساسًا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتمُّ بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

والحاضنة التكنولوجية عبارة عن منظومة عمل متكاملة تحتوي على[1]:

مكان مجهز تبعًا لنوع وطبيعة القطاع التكنولوجي للمشروعات التي سوف تتمُّ رعايتها بالحاضنة.

فترة إقامة محددة (أقل من ثلاث سنوات) بقيم إيجارية مناسبة.

حزمة متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للمشروعات التكنولوجية الجديدة.

تُقام هذه الحاضنات داخل أو بالاشتراك مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتكنولوجيا للاستفادة من الورش والمعامل والباحثين الموجودين بها.

وتشترك الحاضنات التكنولوجية فى خاصية ارتباطها بمؤسَّسات علمية بمختلف أنواعها وإمكاناتها الفنية المتخصِّصة من جامعات ومراكز أبحاث أو تجمُّعات أبحاث...الخ، أيضًا هناك بعض الحاضنات التكنولوجية التي تقع مباشرة فى داخل هذه المراكز بحيث تكون جزءًا منها وتستفيد من برامج البحث والتطوير القائمة فى هذه المراكز.

دور الحاضنات فى دعم التنمية الاقتصادية:

تقوم الحاضنات بتمكين المدينة أو الأقاليم التي تُقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة فى هذه المجتمعات، هذه المشروعات الجديدة تُعتبر فى حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع، حيث إن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير، وكلها عمليات تدرُّ موارد مالية على ميزانيات الدول؛ ومن ثم تفيد المجتمع، ونذكر مثالًا على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات: تجربة ولاية ميريلاند الأميركية حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكوَّن من ست حاضنات مختلفة التخصُّصات، بدأ العمل فى أحدثها فى ديسمبر عام

(1) http://eretc.uotechnology.edu.iq/index.php/94-2016-05-09-22-28-59/344-technology

٢٠٠٠ وبعد أقل من عام على بدء تشغيل هذه الشبكة كانت المشروعات التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدَّت إلى إضافة مبلغ ٩٦ مليون دولار أمريكي إلى خزانة الضرائب فى الولاية.

بعض التجارب العالمية فى إقامة حاضنات المشروعات:

التجربة الأمريكية:

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي أعطت اهتمامًا بالمشروعات الصغيرة أو المتوسطة، ويرجع ذلك الاهتمام نتيجة الظروف التي مرَّ بها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الثلاثينيات، وهي فترة الكساد العظيم، وفترة السبعينيات على أثر الصدمة النفطية وما ترتَّب عليها من انتشار للبطالة بين الشباب، وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، وللتغلب على آثار تلك الظروف انتهجَت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات الهادفة إلى إشراك المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة فى دعم الاقتصاد الأمريكي.

ومن بين الخطوات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميريكية فى سبيل تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة أن قامت بما يلي[1]:

- إنشاء مؤسَّسة إدارة المشروعات الصغيرة SBA (Small Business Administration) التي تم إنشاؤها عام ١٩٥٣م، وتهدف إلى المساعدة فى إنشاء مشروعات صغيرة ناجحة، وذلك عن طريق تقديم الاستشارات الفنية والمساعدات المالية، فالمساعدات المالية تنقسم إلى نوعين: مساعدات مالية مباشرة عن طريق تقديم قروض من قبل مؤسَّسة المشروعات الصغيرة، ومساعدات مالية غير مباشرة عن طريق مؤسَّسات مالية أخرى.
- تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة فى مجال التجارة الإلكترونية.
- إنشاء الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال.

(١) علي أبو بكر وآخرون، تجارب دولية فى مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، جامعة مصراتة، ليبيا، يونيو ٢٠١٥، ص: ٨١-٨٢.

- مشاركة قطاع التعليم فى عملية تدريب وإقامة ندوات وحلقات نقاش لأصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة.
- منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعفاءً ضريبيًا يصل إلى نسبة ٢٠٪.

كما تُعتبر التجربة الأمريكية من أقدم التجارب فى مجال الحاضنات، حيث إن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التجربة الأولى فى مركز الأعمال Batavia عام ١٩٥٩، ولكن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات كان فى بداية الثمانينيات عام ١٩٨٤ حينما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Small Business Administration, SBA) بالاهتمام ببرامج إقامة الحضانات وتنمية إعدادها، حيث ارتفع عدد الحاضنات بشكل كبير بعد أن كان حوالي ٢٠ حاضنة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National Business Incubator Association, NBIA) فى عام ١٩٨٥, والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين فى صورة منشأة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، حيث وصل عدد الحاضنات فى نهاية عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٨٠٠ حاضنة.[١]

التجربة الماليزية[٢]:

حرص القائمون على السياسة الاقتصادية فى ماليزيا على التنسيق بين السلطات الحكومية من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى، والهدف من ذلك هو مساعدة المشروعات الصغيرة الناشئة، والقوة الدافعة التي ساهمت فى تطوير الاقتصاد الماليزي تكمن فى السياسة المرنة التي تتبعها الحكومة فى دعم الاقتصاد الوطني، ومنها اعتماد حاضنات الأعمال التكنولوجية فى الجانب التطبيقي وبشكل فعَّال فى أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولا سيما بعد نجاح برامج الحاضنات فى معهد البحوث والمقاييس الصناعية، حيث تم افتتاح مكاتب إقليمية فى جميع أنحاء البلاد التي ركَّزَت على تنمية وتطوير

(1) www.abahe.co.uk

(٢) أحمد عبد الوهاب، تعريف حاضنات رؤَاد الأعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٦، ص ص: ١٣ - ١٤.

المشروعات الصغيرة ودعمها وفقًا" لخطط التنمية الوطنية من أجل تحقيق الرؤيا الحكومية حيث تُعدُّ المؤسَّسات العلمية التكنولوجية هي الأدوات التنفيذية للرؤية الماليزية التي تُعرف باسم) رؤية ٢٠٢٠: نحو مجتمع صناعي (الذي يهدف إلى نشر التكنولوجيا ذات المعرفة الكثيفة والمتمثلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية والطاقة.

وقد خطَّطَت الحكومة الماليزية فى أوائل عام ٢٠٠٠ إلى توفير البنية التحتية والخدمات الصناعية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أدَّى ذلك إلى زيادة عدد الحاضنات فى جميع أنحاء البلاد.

التجربة الفرنسية:

تُعتبر الحاضنات فى فرنسا من أقدم الحاضنات على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث تعمل على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات، سواء أكانت مالية أو غير مالية، وتعتمد الحاضنات التكنولوجية فى الأغلب على التمويل الحكومي بعكس ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا ظهر نوعان من الحاضنات: الأول: هو الحاضنات المفتوحة والتي تُوفر كل الخدمات المالية وغير المالية ولكنها لا توفر مكانًا لتأسيس المشروع بداخلها، أما الثانية: فهي الحاضنات المغلقة والتي تقوم بتقديم الخدمات ومكان للتأسيس.

ومن أهم خصائص الحاضنات الفرنسية ما يلي:[١]

١. الخدمات التي تُقدمها تلك الحاضنات غير مقتصرة على الشركات التي تعمل بداخلها.
٢. يُوجد حاضنات بالأجهزة والهيئات الحكومية مثل غرفة الصناعة.
٣. تهدف الحاضنات إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التطوُّر التكنولوجي.
٤. فترة الاحتضان فى تلك الحاضنات هي سنتان.

(١) أحمد عبد الوهاب، تعريف حاضنات رواد الأعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة المرجع السابق، ص: ١٢.

٥. تعمل الحاضنات على ربط المشروعات بالجامعات؛ من أجل تحويل الأبحاث إلى واقع عملي.

التجربة المصرية:

لقد اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال والتقنية كآلية لدعم إقامة المشروعات الصغيرة، وقد بدأت التجربة المصرية للحاضنات على غرار التجربة الأمريكية بإقامة هيئة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي، وذلك بالشكل الذي يضمن تعظيم وتنمية الموارد البشرية والكوادر التي يُمكن أن تقوم بإقامة وإدارة هذه الحاضنات، لذا فقد تم تكوين الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال من نخبة من كبار رجال الأعمال، وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة فى إقامة وإدارة الشركات الناجحة. وتم إشهار الجمعية فى يوليو عام ١٩٩٠ بهدف دعم ومساندة روَّاد الأعمال والمشروعات الصغيرة فى تصميم وتنفيذ آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية والفنية والإدارية التمويلية والتسويقية لروَّاد الأعمال ومشروعاتهم، وذلك من أجل خلق وتوفير مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى قيام وزارة الاتصالات والمعلومات بإقامة أولى الحاضنات التكنولوجية المتخصِّصة فى تكنولوجيا الاتصالات فى نهاية عام ٢٠٠٠، والتي تُسمَّى Developer" " وذلك داخل القرية الذكية [١].

وقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة اثنتي عشرة وحدة من حاضنات الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية تُغطي بعض محافظات جمهورية مصر العربية حتى نهاية يوليو ٢٠٠١، تاريخ بدء العمل فى الحاضنات، وهي كالتالي:

١. حاضنة أعمال تلا - المنوفية.

٢. حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين - القاهرة.

٣. حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بأسيوط.

(١) أسار فخري عبد اللطيف، فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة فى العراق، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦، ص: ١٣.

٤. حاضنة المشروعات الصغيرة بالمنصورة.

٥. حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة.

٦. حاضنة الدويقة المفتوحة- القاهرة.

٧. حاضنة السلام المفتوحة- القاهرة.

كذلك جرى العمل فى نهاية عام ٢٠٠٣ بإنهاء الإنشاءات فى كل من الحاضنات الآتية:

١. حاضنة المشروعات والتكنولوجيا فى مدينة بنها بمحافظة القليوبية.

٢. حاضنة تكنولوجيا المعلومات – مدينة مبارك للأبحاث العلمية – محافظة الإسكندرية.

٣. الحاضنة البيوتكنولوجية- مدينة مبارك للأبحاث العلمية- محافظة الإسكندرية.

٤. حاضنة الأعمال والتكنولوجيا – محافظة أسوان.

٥. حاضنة الأعمال حي الكوثر – محافظة سوهاج.

المبحث الثالث: تجارب دولية واستفادة الاقتصاد المصري من تلك التجارب فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة

أوَّلًا: أهم المبادرات والتجارب الناجحة فى مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة:

تتعدَّد المبادرات والبرامج المتخصِّصة فى تقديم الدعم والتمويل والاستشارات للمشروعات الصغيرة، والتي تهدف إلى تشجيع الفكر الريادي، وتطوير الابتكار التكنولوجي فى مجال المشروعات الصغيرة، وتزويدها بالدعم المادي والفني اللازم؛ لتمكينها من النجاح والاستمرارية، وفيما يلي أهم تلك المبادرات:

تجربة سنغافورة:

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا وهامًا فى دعم وسد احتياجات المشروعات الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري، بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية، وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة فى إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها.

التجربة اليابانية:

تُعتبر التجربة اليابانية من التجارب التي يُمكن أن يُحتذى بها على مستوى العالم، حيث نجد أنه بالرغم من تدمير ٨٠٪ من البنية التحتية لليابان وضربها بقنبلتين نوويتين، وبالرغم من أن اليابان ابتدأت من الصفر إلا أنها أصبحت اليوم من أكبر الدول فى مجال التصنيع بفضل اعتمادها على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية، ومعظم إنتاجها يعتمد على استيراد أغلب مواردها الأولية، ولكن بالرغم من ذلك فقد حققت تقدمًا كبيرًا فى مجال الصناعة وبدرجة كبيرة، وقد بنت اليابان نهضتها

الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة، حيث إن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل مع بعضها مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة فى اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدَّد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسَّسات التي لا يتعدَّى عدد العمال بها ٣٠٠ عامل، ورأس مالها لا يفوق ٣٠٠ مليون ين ياباني. كما أن لليابان رؤيه وفلسفة خاصة فى دعم وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي دعم هذه الصناعات لإنتاج السلع الوسيطة التي تدخل فى إنتاج الصناعات لتوفير استيرادها من الخارج وتوفير فرص عمل كثيرة.(١)

كما يرجع التقدم فى مجال المشروعات الصغيرة إلى ما اتبعته الحكومة من توفير الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة آخذة العديد من الأشكال، بداية من إقامة المجمعات الصناعية وتقديم التمويل اللازم، كما أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمؤسَّسات المتوسطة يقوم بها معهد يُسمَّى Institute for small business management and technology، وفي عام ١٩٩٩ تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Japanese Corporation for small and medium-scale enterprises كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشروعات والتي تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء أكانت مساعدات تسويقية أو مالية أو فنية أو تمويلية أو إدارية.

كما تبنَّت الحكومة سياسة الحماية من الإفلاس حيث تُعتبر إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة، ويقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسَّسات المالية والتأمينية، ويُمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يُدفع شهريًا، وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر؛ حتى لا يكون إفلاس المشروع سببًا فى إفلاس مشروعات أخرى.(٢)

(1) Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, "Strength to Overcome Labor Shortage the Key Increasing Productivity", Japan, 2018, pp. 368-391.

(٢) نشأت مجيد حسن، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها فى العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠٠٨، ص: ١٢٦.

ويعتبر النظام الخاص بالمصانع المقامة على شكل أجنحة صناعية تُؤجَّر للمُستثمرين فى المشروعات الصغيرة وفق شروط محدَّدة ولمدة محدَّدة إحدى الطرق المبتكرة التي طبَّقتها اليابان للنهوض بالمشروعات الصغيرة، كما أُنشئ نظام خاص بالدعم الفني للمنشآت الصغيرة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية والذي تُشرف عليه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة اليابانية. وقد صدرت العديد من القوانين التي تعفي المشروعات من الضرائب مثل الإعفاء من ضريبة العمل والعقارات وتخفيض ضريبة الدخل والضرائب على الأرباح غير الموزَّعة وإصدار نظم ضريبية تُشجع على إقامة المشروعات الصغيرة فى المناطق النائية.

ويلزم القانون فى اليابان المنظمات الحكومية وغير الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود والمناقصات الحكومية، كما يلزم الشركات الكبرى التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ما لا يقلُّ عن ٣٠٪ من قيمه المناقصات. كما عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشروعات الكبيرة علي التكامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على إنتاجها بدلًا من استيرادها من الخارج. وقد ساعد التطوُّر التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة فى اليابان أن أصبحت الصناعات الكبيرة تتخلَّى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة تكون أكثر تخصُّصًا؛ ممَّا يُوفر فى تكاليف الإنتاج مع ضمان تحقيق أعلى جودة ممكنة.[١]

التجربة الكورية (كوريا الجنوبية):

كان اقتصاد كوريا الجنوبية فى بداية التسعينيات يُعاني من التخلف والركود الاقتصادي، حيث كان يعتمد على سلعة تصديرية واحدة ألا وهي الأرز، ومعاناته من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر، ومع ذلك فقد لجأت الحكومة الكورية فى ذلك الوقت إلى وضع مجموعة من الخطط الاقتصادية بدأتها بخطة التنمية

(١) سمير زهير الصوص، بعض التجارب الناجحة فى مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة –نماذج يمكن الاحتذاء بها فى فلسطين، ٢٠١٠، ص: ٢٤. http://www.myqalqilia.com/Small%20And%20Medium-%20Enterprises.pdf%sized

الاقتصادية الأولى خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٦) وقد كانت جميع الخطط مرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة، وأيضًا هيئة لتدعيم الصناعات الصغيرة تُساهم فى وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المشروعات بالتوازي مع إنشاء مدن صناعية وإقامة مجمعات صناعية، كل هذا ساهم فى تحقيق تنمية عالية وزيادة القدرات التصديرية بها.

كما يُعدُّ الافتقار إلى رأس المال أحد أهم المعوقات التي واجهت المشروعات الصغيرة لتطوير تكنولوجياتها وتسويقها، ولذلك حرصت الحكومة الكورية على مساعدة تلك المشروعات للحصول على التمويل اللازم، فقامت الحكومة بعمل برنامج للمساعدة، مهمته هي: تقدير قيمة هذه التكنولوجيا عرف باسم (Technology Appraisal and Guarantee Program) وطبقًا لذلك تقوم المؤسَّسات المتخصِّصة فى تقييم التكنولوجيا، بتقييم التكنولوجيا التي طوَّرتها المشروعات الصغيرة ثم تقوم تلك المؤسَّسات بضمان قيمة تلك التكنولوجيا، ومن ثم تقوم المؤسَّسات المالية بمنح القروض لتلك المشروعات اعتمادًا على نتائج التقييم التكنولوجي.[١]

التجربة الماليزية[٢]:

أقامت ماليزيا عددًا من الشركات والمؤسَّسات من أجل دعم الابتكار فى مجال المشروعات الصغيرة، وكان على رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية فى عام ١٩٩٧ حيث تهدف إلى تسويق ونقل الأفكار الإبداعية التي تصدر عن الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، كما تقوم الشركة باحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد قامت الحكومة الماليزية بدعم الشركة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠٠٥).

(1) Jai S. Mah, "Korean Policies for SMEs Development and Internationalization", Project Documents, Innovation and SME Internationalization in Korea and Latin America and the Caribbean Policy Experiences and Areas for Cooperation, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), United Nations, 2018, PP 100-112.

(٢) فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام. http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/٩٩٤.article.htm

تجربة بنجلادش [١]:

تُعتبر تجربة "بنك الفقراء" واحدة من أعظم التجارب المصرفية التي خاضتها الدول، حيث تم فى عام ١٩٧٦ تأسيس بنك الفقراء؛ وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان؛ لمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة تدرُّ عليهم دخلًا يُساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية.

وتقوم فكرة بنك الفقراء أساسًا على منح الفقراء قروضًا متناهية الصغر لعمل مشروعات صغيرة يتكسَّبون منها، ويُسدِّدون ديونهم على أقساط، ويقوم البنك على مبدأ أن "التوظيف الذاتي للفقراء أساس لعملية التنمية"، وكذلك مبدأ «ساعد الناس كي يُساعدوا أنفسهم"، ويقوم على فكرة الارتقاء بالفقير ومساعدته على بناء نفسه وتنمية حياته.

التجربة الهندية:

لقد كانت الهند من أكثر الدول تأثرًا بالتجربة اليابانية فى تنمية المشروعات الصغيرة، وقد أولت الحكومة الهندية لقطاع المشروعات الصغيرة عناية فائقة باعتباره يُقدم فرص عمل للملايين من الشعب وكأحد الوسائل للقضاء على البطالة والفقر التي يُعاني منها السواد الأعظم من الشعب الهندي، فالصناعات الصغيرة تُقدم فرص عمل كبيرة بعد القطاع الزراعي مباشرة.

وتُساهم المشروعات الصغيرة بنسبة ٤٠٪ من الإنتاج الصناعي و٣٥٪ من الصادرات، ومنذ أن حصلت الحكومة الهندية على الاستقلال عام ١٩٤٨ ووفقًا للدستور الهندي فإن المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة تندرج ضمن صلاحيات حكومة الولايات، وتتركز جهود الحكومة المركزية على صياغة القوانين والبرامج لتنمية المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك هو ما نادى به الزعيم غاندي من ضرورة الاعتماد على النفس اقتصاديًا فى أثناء فترة الاحتلال البريطاني[٢].

وقد نجحت الهند فى تنمية القطاع الصناعي وتنويع العديد من المنتجات الصناعية، وذلك من خلال قيامها بالتركيز على الصناعات كثيفة العمل بدلًا

(١) سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص: ٢٣.

(٢) عزيزي أحمد عكاشة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها فى التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهدان، الجزائر، ٢٠١٣ ص ص: ٥٠-٥١.

من الصناعات كثيفة رأس المال؛ وذلك لافتقار الهند إلى المصادر المالية للتمويل، إضافة إلى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

ووفقًا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO يُوجد فى الهند نحو ٤٠٠ تجمع صناعي للمنشآت الصغيرة الحجم، وأيضًا يُوجد نحو ٢٠٠٠ تجمع صناعي فى المناطق الريفية والحرفية، وبشكل عام تُسهم التجمعات الصناعية فى الهند بتشغيل النسبة الأكبر من العمالة الهندية. ويُوجد فى الهند تجمعات صناعية كبيرة الحجم يُساهم بعضها بنسبة ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي للهند فى بعض المنتجات مثل تجمع لودهيانا Ludhiana لصناعة الملابس، كما أن النسبة الأكبر من صادرات الهند من المجوهرات يتمُّ إنتاجها فى تجمع سورات Surat وتجمع مومباي Mumbai، كما يُشتهر التجمع الصناعي فى أجرا Agra وفي كولكاتا Kolkata بتصنيع الجلود والمنتجات الجلدية.(١)

وقد اتخذت الحكومة العديد من الخطوات للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة، فقامت بإنشاء الجهاز القومي للصناعات الصغيرة ليتولَّى مهمَّة إعداد وتنفيذ الأهداف الداعية إلى تقليل الفوارق بين الولايات والأقاليم الاقتصادية الهندية، وإلى ايجاد فرص عمل لحل مشكلة البطالة فى التجمعات السكانية. وقامت بتطبيق فكرة الخطوة ((STEP عام ١٩٨٤ من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات (NRDC)، وتتمثل فكرته فى إنشاء مؤسَّسة فنية متخصِّصة أو معمل أبحاث يقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة خاصة الجديد منهم، وتقديم الدعم الفني والتسويقي لهم خلال فترة المشروع فى مراحله الأولية لمدة تتراوح ما بين٣-٥ سنوات؛ مما ساعد على تخريج شباب وجيل من رجال الأعمال، مع تقديم الدعم المالي لهم من خلال مؤسَّسات تمويلية بشروط ميسَّرة وبأساليب تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات، أو من خلال الإعانات المقدَّمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسَّسة العلمية والمؤسَّسات التمويلية والدعم المباشر من الدولة أو رسوم العضوية فى نظام STEP (٢).

(١) دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي فى المملكة العربية السعودية. www.chamber.org.sa/Arabic/InformationCenter/Studies/Documents

(2) http://bamomashi.arabblogs.com/archive/2008/1/440169.html

إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بوضع نظام واضح للإعفاءات الضريبية على نشاطات الصناعات الصغيرة؛ من أجل تشجيع هذه المشروعات على تشغيل العاطلين عن العمل، كما قامت بتبنِّي نظام تمويلي لتشجيع تنمية هذه المشروعات من خلال دعم البنوك التجارية والبنوك الأخرى بأسعار فائدة خاصة. وعملت الحكومة على الاستفادة من تجارب بعض البلدان المتقدمة مثل إنجلترا واليابان فى مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة. بالإضافة إلى قيام الحكومة بإقامة مجمعات صناعية تحتوي على تشكيلة كبيرة من المنتجات التي يُمكن تصنيعها من خلال شبكة متكاملة من المشروعات الصغيرة، وخاصة فى الأقاليم الكثيفة السكان لتوفير فرص عمل لها ولتوافر عنصر العمل الرخيص نسبيًا. كما قامت الحكومة بتقديم التسهيلات للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالشحن وخاصة الشحن الجوي، وتقوية ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات ووضع خطط شاملة لإعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعامل من خلال التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية التكنولوجية وتوفير مختلف المعلومات عن المشروعات الصغيرة بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت.

كما قامت الحكومة الهندية بتوفير الحماية لقطاع الصناعات الصغيرة، حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص ٨٠ سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ وبالتالي فقد ضمنت الحماية من المنافسة من كيانات كبيرة لتلك الصناعات الصغيرة، كما سمحت للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع التي تتطلبها الصناعات الصغيرة بشرط تصدير ٥٠٪ من منتجاتها للخارج؛ ممَّا يُساهم فى توفير العملة الصعبة وتحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري والتواجد فى الأسواق العالمية مثلما يحدث فى صناعة البرمجيات.[١]

(١) سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩. http://www.myqalqilia.com/Small%20And%20Medium-sized%20Enterprises.pdf

التجربة الإيطالية[١]:

يتميَّز الاقتصاد الإيطالي بتركز الشركات الصغيرة فى مجال الأزياء والأثاث وتزيين المنازل، حيث إن ٩٠٪ منها تستخدم أقل من ٢٠ عاملًا، وتنتج سلعًا عالية الجودة تُوجَّه إلى السوق الدولية، كما تقوم بتصدير كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، فضلًا عن بعض السلع الإنتاجية للخارج، وتُهيمن على قطاع التصدير بنسبة ٨٠٪ من السلع المصدرة، وتُمثل أكثر من ٥٠٪ من أسهم رأس المال فى الشركات الأجنبية.

ويُوجد فى إيطاليا ما يزيد عن ١٩٩ تجمعًا صناعيًا تُمثل ما يقرب من ٤٢,٥٪ من العمالة الصناعية، وتتركز بشكل رئيس فى المنطقة الثالثة والتي تتركز فى شمال شرق إيطاليا ووسطها، وتُنتج وتُصدِّر العديد من المنتجات مثل الأحذية والملابس وحقائب اليد والأثاث والسيراميك والأغذية الجاهزة وماكينات التعبئة والتغليف، وتُعتبر النسبة الكبرى من تلك التجمعات مراكز للمنشآت الصغيرة. ويُعتبر التجمع الصناعي المتخصص فى تصنيع ماكينات التغليف « وادي التغليف » Packaging Valley والمتمركز فى مقاطعة بولوجنا Bologna شمال إيطاليا من أشهر التجمعات الصناعية فى العالم والمتخصصة فى هذا النوع من الصناعات ومن أنجح التجمعات الصناعية فى إيطاليا، ويقوم بتصدير نسبة ٨٥٪ من مبيعاته خارج إيطاليا.

وتتميَّز التجربة الإيطالية بسمة خاصة ترتبط بتعريف المشروعات الصغيرة، فهي عبارة عن مجموعة متخصصة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر القائمة فى منطقة جغرافية معينة، وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث تعمل المنشآت المشاركة فى المجموعة الواحدة على أساس التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة، بحيث تكون كل مجموعة، أو منشأة فى المجموعة مسئولة عن واحدة من تلك المراحل. ويتم دعم المنشآت الصغيرة من قبل جهات كثيرة مثل: وزارة الصناعة التي تُعنى بوضع المعايير الحكومية الخاصة

(١) شوقي جباري وبوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات فى التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات فى الدول العربية، ٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠، الجزائر، ص: ١٧.

بتطوير المنشآت الصغيرة وتنسيق الأنشطة القومية وتوفير المساعدات المالية، وكذلك وزارة البحث العلمي التي تُعنى بالجوانب المتعلقة بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج.

التجربة الألمانية:

بدأ الإهتمام بالمشروعات الصغيرة فى ألمانيا كنتيجة لحالة الكساد الاقتصادي الذي عانت منه البلاد فى الثمانينات وانهيار العديد من الشركات والمؤسَّسات الصناعية الكبرى؛ ممَّا جعل الحكومة الألمانية تتجه إلى اتباع العديد من الخطوات فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أهم تلك الخطوات[١]:

اتبعت الحكومة إستراتيجية مشتركة حيث يُشارك كلٌّ من أصحاب المنشآت والعاملون بها والحكومة فيما يختصُّ باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والهدف من ذلك هو دعم المشروعات الصغيرة وتشجيعها على القيام ببرامج وخطط تفوق إمكانياتها الإدارية والمالية مثل: برامج التدريب، وتطوير أساليب الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والاستغلال الأمثل للموارد، وضمان استمرارية العمالة، وإجراءات الصحة والسلامة المتبعة فى العمل، والمرونة فى الأجور وساعات العمل.

تشجيع ودعم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اتباع إستراتيجية التجمعات أو المناطق الصناعية، حيث يتمُّ إنتاج مكونات السلعة الواحدة فى منطقة صناعية واحدة، بأن يتمَّ توزيع تلك المكونات والخدمات الصناعية اللازمة لها بين المشروعات الصغرى الموجودة فى المنطقة الصناعية.

اتباع إستراتيجية التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية فى مجال تبنِّي الأفكار لإقامة المشروعات الجديدة فى مجالات التجديد والابتكار.

(١) شوقي جباري وبوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات فى التجربة الإيطالية، المرجع السابق، ص: ٨٣.

إنشاء مؤسَّسة حكومية تتولى التنظيم والإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم اللازم.

إنشاء اتحاد مصارف الادخار الألماني، والمتخصص فى منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التجربة الإندونيسية[١]:

تم إنشاء المؤسَّسة العامة لتأمين التمويل والائتمان فى إندونيسيا عام ١٩٧١ بقرار ومساهمة حكومية؛ وذلك للعمل على تغطية المخاطر المؤدية لتعثُّر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء. ومن خلال بنك إندونيسيا تم إنشاء وحدة لتوفير التمويل والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال تمويل رأس المال العامل فقط، على أن تبلغ نسبة الضمان ٧٥ ٪ من قيمة القرض الذي تبلغ قيمته تقريبًا ١٥ ألف دولار، وتبلغ نسبة الضمان ٣٠٪ من قيمة القرض تدفع لمرة واحدة للقروض التي تتراوح مدتها من ٣-٥ سنوات، ١٠٪ للقروض التي تقلُّ مدتها عن سنة واحدة.

شكل رقم (٢)

نسبة العاملين بالصناعة إلى إجمالي العاملين بإندونيسيا

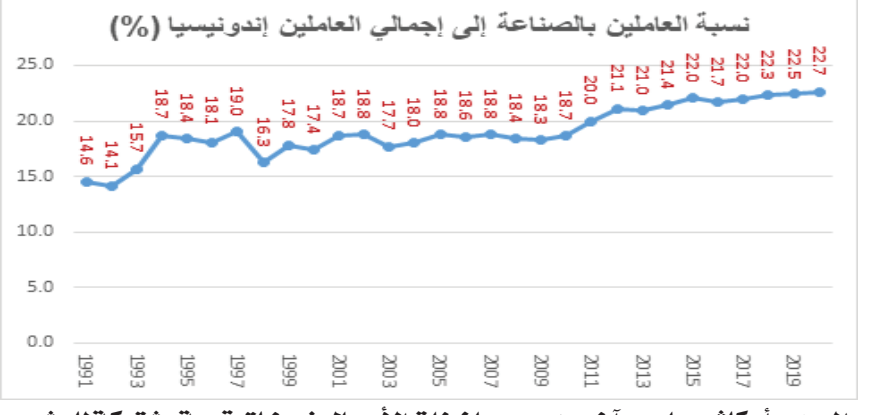

المصدر: أم كلثوم باهي وآخرون، دور حاضنات الأعمال فى خلق قيمة مشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الصينية أنموذجًا، مرجع سبق ذكره.

(١) سرحان سليمان، محاضرة القيت عن دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية (المفاهيم – الأهداف – التقييم)، مركز النيل للإعلام، كفر الشيخ، مايو ٢٠١٦، ص: ٢٢.

التجربة الصينية:

اتخذت الصين العديد من الإستراتيجيات لدعم وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القيام بالعديد من الإصلاحات للمشاكل والمعوقات التي تُواجه تطوُّر تلك المشروعات فى الاقتصاد الصيني، وتحول دون إظهار الدور الفعَّال الذي تلعبه تلك المشروعات فى دعم عملية التنمية الاقتصادية، كما قامت الحكومة الصينية باقتراح مجموعة من الأساليب التمويلية وخلق آليات وأجهزة دعم لها تهدف إلى أن تكون المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة فى الصين. وقد عانى الاقتصاد الصيني من العديد من المعوقات والمشاكل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أهمها:

تُعاني الصين من قلة مصادر التمويل والدعم المالي اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضًا ندرة المؤسَّسات المالية التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الحصول على القروض بسبب النظام الإداري البيروقراطي.

كما قامت الصين بإجراء عملية تحوُّل وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي منذ عام ١٩٨٥ بهدف تحويل البحوث العلمية النظرية إلى بحوث تطبيقية فى مجال الصناعة، فبدأت الصين فى إعداد برنامج قومي مركزي يُعرف بما يُسمَّى تورش (Torsh) والذي أدَّى إلى توليد ٥٤ حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات، كما نجح فى إقامة ٤٦٥ حاضنة حتى عام ٢٠٠٢، كما وصل عدد الشركات والتي أُقِيمَت فى تلك الحدائق إلى ٢٠٧٩٦ شركة والتي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا ، ويقوم برنامج تورش على أساس ثلاثة محاور رئيسة للنهوض بالبحث العلمي، وفيما يلي أهم تلك المحاور: تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي وتنمية وتطوير التكنولوجيات العالمية وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع، ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.

شكل رقم (٣)

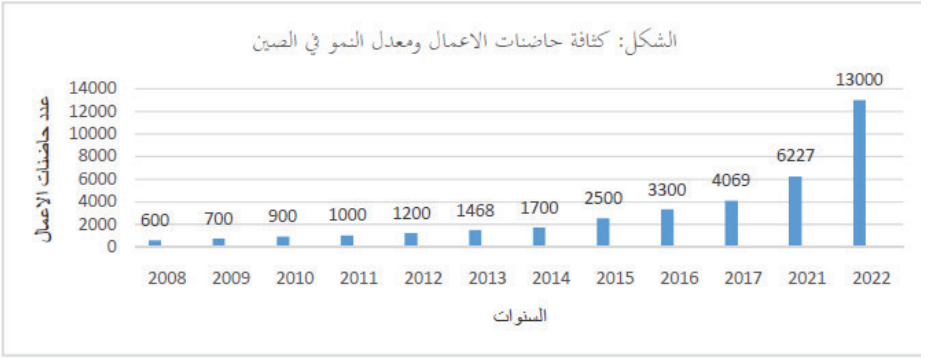

المصدر: أم كلثوم وآخرون، دور حاضنات الأعمال فى خلق قيمة مشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الصينية أنموذجًا، مرجع سبق ذكره.

كما أنه وفقًا للقانون الصادر عام ٢٠٠٢ بموجب القرار الرئاسي رقم (٦٩) من طرف الرئيس Jiang Zemin والذي دخل حيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٣ حماية حقوق الملكية والاستثمار فى قطاع المؤسَّسات الصغيرة وضمان المنافسة والتجارة العادلة وتحديد المجالات ذات الأولوية لدعم الابتكار فى مجال المشروعات الصغيرة، فقد انتهجَت الصين إستراتيجية تمثلت فى الآتي[(١)]:

١- تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة وزيادة مقدار الدعم المالي والتمويلي المخصَّص لدعم الابتكار فى مجال المشروعات الصغيرة، حيث خصَّصت الحكومة الصينية جزءًا من الميزانية العمومية للمؤسَّسات الصغيرة لإنشاء صناديق خاصة لدعم وتنمية تلك المشروعات، وتتكوَّن موارد الصناديق من رأس المال الخاص لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة الحجم والذي تُنظمه الميزانية المركزية أو التبرُّعات أو الموارد المالية الأخرى، وتُستخدم موارد الصندوق فى إنشاء نظام لضمان ائتمان المشروعات الصغيرة ولدعم الابتكار التكنولوجي وتشجيع التنمية والتعاون مع الشركات الكبيرة ولتقديم الدعم لتدريب الموظفين. كذلك تشجيع بنك الشعب الصيني؛ ليكون المسئول الأول عن اتخاذ كافة التدابير والسياسات الائتمانية

(١) رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية التجربة الصينية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١١، ص ص: ١٣٩ – ١٤٥.

لتحسين بيئة التمويل للمشروعات الصغيرة الحجم وتعزيز الدعم المقدَّم للمشروعات الصغيرة، وتشجيع البنوك التجارية على تعديل هيكل الائتمان لتقديم المزيد من الدعم الائتماني للمشروعات الصغيرة.

٢- تقوم الحكومة الصينية بتشجيع التعاون بين المشروعات الصغيرة وكذلك المشروعات الكبيرة، وخاصة فى مجال تطوير التكنولوجيا والابتكار وتوريد المواد الخام وشبه المصنَّعة، والعمل على إعادة هيكلة أصول المشروعات الصغيرة من خلال الدمج والاستحواذ، ودعم المشروعات الصغيرة فى جهودها لدخول الأسواق الدولية وتشجيع إقامة المعارض التجارية الإقليمية والدولية، وإيجاد أنواع مختلفة من الوكالات الوسيطة والتي تقوم بتزويد المشروعات الصغيرة بالخدمات مثل تقديم المشورة بكيفية تنظيم المشروعات وتقديم المشورة القانونية والتجارية والتسويقية، وفي مجالات أخرى مثل التمويل والاستثمار، وضمان الائتمان ودعم التكنولوجيا وتدريب الموظفين.

٣- تعمل الدولة على تشجيع التعاون والتطوير والتبادل التكنولوجي بين المشروعات الصغيرة من ناحية ومؤسَّسات البحث العلمي ومؤسَّسات التعليم العالي من جهة أخرى؛ لتشجيع التصنيع فى المجالات العلمية والتكنولوجية، وتشجيع إنشاء أنواع مختلفة من المؤسَّسات التقنية، وإنشاء مراكز للنهوض بالمشروعات الصغيرة، وتشجيع إقامة شركات قائمة على التكنولوجيا؛ لتوفير الاستشارات التقنية، وفي مجال المعلومات والخدمات لنقل وتطوير المنتجات والتكنولوجيا.

٤- قامت الحكومة الصينية بإنشاء العديد من الهيئات واللجان والمؤسَّسات المالية والصناديق المتخصِّصة والتي تهتم بتقديم الدعم ومتابعة المشروعات الصغيرة بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية. وفيما يلي أهمها: اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، والمركز الصيني لتنسيق التعاون مع البلدان الأجنبية فى ميدان المشروعات الصغيرة، الجميعة الصينية للمشروعات الصغيرة، والغرف المحلية للمشروعات الصغيرة على مستوى كل إقليم، وبنك الصين الشعبي والبنوك التجارية، وبنك وصندوق الاستثمار التابعين للجمعية الصينية للمشروعات الصغيرة، وصندوق تنمية المشروعات الصغيرة، وصندوق الابتكار، وصندوق ضمان القروض، والصناديق الخاصة، وصندوق رأس المال المخاطر.

٥- قامت الصين فى عام ٢٠٠٦ بنشر مشروع جديد لتنمية المشروعات الصغيرة، كانت أهم أهدافه ما يلي:

- تحسين القدرات الإبداعية وتسهيل عملية التعديل الهيكلي للمشروعات الصغيرة ودعم الإصلاحات فى مجال المشروعات الصغيرة.
- بناء منظومة متكاملة من السياسات واللوائح والتي تُنظم عمل المشروعات الصغيرة وتذليل الصعوبات والمشكلات التي تُواجه تمويل المشروعات الصغيرة.
- تقديم العديد من الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي؛ لتشجيع المشروعات الصغيرة على التوسُّع خارج الصين.
- إنشاء نظام للخدمة الاجتماعية خاص بالمشروعات الصغيرة.

٦- قامت الصين بإبرام العديد من الاتفاقيات والبرامج فى ظل التعاون الإقليمي والدولي للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة، ومن أهم ما قامت به هو: التعاون مع الآسيان ودول شرق آسيا، وكذلك التعاون مع الجانب المصري والألماني والفنلندي.

٧- استحدثت الصين آليات جديدة لتنمية روح الإبداع والابتكار فى مجال المشروعات الصغيرة، حيث تعتبر حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية أحد أهم تلك الآليات.

٨- قامت الصين بالاهتمام بالمورد البشري عن طريق تبنِّي سياسة واضحة المعالم للاهتمام بالعنصر البشري داخل المشروعات الصغيرة من خلال تنمية القوى العاملة عن طريق الدورات التدريبية، وتشجيع استخدام الحاسوب، واستقطاب المهارات، وتقديم الإعانات المالية؛ من أجل مساعدة المؤسَّسات الصغيرة على تكوين وتأهيل مواردها البشرية.

٩- وفي إطار تشجيع البحث والتطوير فى قطاع المشروعات الصغيرة قامت الصين بدعم وخلق آليات لتشجيع الابتكار فى تلك المشروعات من خلال تخصيص ١,٩ مليار يوان لتشجيع الابتكار التقني، بالإضافة إلى استفادة المشروعات الصغيرة

والتي تنشط فى قطاع الصناعات عالية التكنولوجيا من تخفيض ضريبي يقدر بـ ٥٠٪ فى حالة ارتفاع تكاليف البحث والتطوير بنسبة ١٠٪ مقارنة بالعام الذي قبله.

١٠- اتبعت الصين العديد من البرامج والخطط فى مجال تحسين وتطوير الابتكار، وفيما يلي أهم تلك البرامج والخطط[١]:

أ) إنشاء وديان العلوم والتكنولوجيا:

تم إنشاء وديان العلوم والتكنولوجيا فى الصين عام ١٩٩١ ليصل عددها الآن إلى أكثر من ١٠٥ أودية للعلوم والتكنولوجيا بالصين، تتركز فى مناطق شرق ووسط الصين. يُعتبر وادي جيانجسو Zhongguancun للعلوم والتكنولوجيا بالصين من أكبرها، وهو مقام على مساحة ٤٨٨ كم مربع منذ عام ١٩٨٨، ويضمُّ تحته ١٦ واديًا للعلوم والتكنولوجيا فى مجالات الإلكترونيات والعلوم الحيوية والمواد الجديدة وتكنولوجيا النانو والطاقة الجديدة وحماية البيئة وغيرها، ويدر دخلًا سنويًا قدره ٢,٦ تريليون يوان بما يُعادل ١٩,١٪ من الدخل الكلي لبكين لعام ٢٠١٢.

ويُوجد بداخل الوادي حوالي٧٠ جامعة مثل جامعة بكين وجامعة تشينجوا، كما يُوجد ٢٠٦ من المعاهد الوطنية وأكثر من ٢٢ ألف شركة فى مجال التكنولوجيا الفائقة. وتقوم الحكومة بتقديم العديد من المزايا لجذب الشركات إلى وادي العلوم والتكنولوجيا مثل تقديم خصم ١٥٪ ضرائب على الدخل للشركات عالية التكنولوجيا، كذلك تقديم حوافز لجذب المواهب العالمية.

ب) خطة حل المشاكل الفنية المستعصية بالعلوم والتكنولوجيا:

بُدِئ تنفيذها فى الصين منذ عام ١٩٨٢، وهي تُعتبر أكبر خطة علمية وتكنولوجية فى القرن العشرين من حيث الاستثمارات وعدد الباحثين فى أكثر من ١٠٠٠ معهد ومركز للبحوث العلمية فى الصين، وتتناول تلك الخطة قطاع الكهرباء والإلكترونيات والطاقة والمواصلات وحماية البيئة والصحة.

(١) http://arabic.china.org.cn/arabic/١٠١٤٤٩.htm

ج) خطة بحوث وتطوير التكنولوجيا العالية للدولة (الخطة ٨٦٣):

قام أربعة علماء صينيين بطرح فكرة هذه الخطة فى مارس عام ١٩٨٦، وهي تُعتبر خطة متوسطة وطويلة الأجل لتنمية التكنولوجيا العالية على أساس الاندماج بين الأهداف المدنية والعسكرية، وترتكز الخطة على أساس إجراء البحوث وتطوير خمس عشرة خطة علمية متعلقة بالتقنيات الحديثة فى سبعة مجالات منها: علوم الأحياء والطيران الفضائي والمعلومات وأشعة الليزر والطاقة والمواد الجديدة والتقنية العالية للاستثمار البحري. وقد تم وضع البرنامج من أجل اتجاه الصين نحو الاستفادة من إمكانياتها التكنولوجية ومواكبة التطوُّرات على مستوى العالم. وبفضل تنفيذ هذه الخطة تشكَّلَت تدريجيًا إستراتيجية تنموية لأبحاث التكنولوجيات العالية التي تُناسب ظروف الصين الواقعية، وإكمال المنظومة العامة لنظام أبحاث التكنولوجيا العالية واستثمارها.

د) خطة الشرارة Spark:

بُدِئ فى تنفيذ هذه الخطة فى عام ١٩٨٦ بغرض إنعاش الاقتصاد الريفي بالاعتماد على العلوم والتكنولوجيا وتعميم النتائج العلمية والتكنولوجية المتقدمة والمناسبة لظروف الريف وتقديم الإرشاد للمؤسَّسات الريفية إلى طريق التطوُّر السليم.

وبموجب هذه الخطة بُدِئ تنفيذ ١٠٠ ألف مشروع علمي وتكنولوجي نموذجي فى مناطق الصين الريفية، كما قُدِّرَت نسبة تغطيتها بأكثر من ٨٥٪ لأغلب المناطق الريفية.

ه) خطة المشعل:

أعلنت الصين فى عام ١٩٨٨ عن تطبيق هذه الخطة والتي تهدف إلى تعميم التكنولوجيا العالية والجديدة فى البلاد كلها، ومنذ ذلك الوقت وقد تم إنشاء ١٠٠ مركز لتقديم الخدمات الاستشارية داخل ٥٣ منطقة صناعية على المستوى الوطني لاستثمار التكنولوجيا العالية والمتطورة.

و) خطة مشروعات الدولة الحاسمة الهامة للبحوث الأساسية (خطة التسلق):

بُدِئ تنفيذ هذه الخطة رسميًا منذ عام ١٩٩٢، حيث تهدف إلى تعزيز مساعدة الدولة للأبحاث العلمية الأساسية، ودفع تطوُّرها بشكل مستقر ومتواصل. وقد حقَّقت الخطة بعض الإنجازات البارزة.

ز) الخطة الوطنية الرئيسية لتنمية البحوث الأساسية (الخطة ٩٧٣):

بُدِئ تنفيذ البرنامج فى عام ١٩٩٨ من قبل الحكومة الصينية لتطوير البحوث الأساسية والابتكارات والتكنولوجيا لتتماشى مع سياسات وأولويات الحكومة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم مجالات البرنامج: الزراعة والصحة والمعلومات والطاقة والبيئة والموارد والسكان، وقد تم إقامة أكثر من ١٥٠ اتفاقية تعاون، كما تم تحديد أربع مناطق استثمارية للتكنولوجيا العالية فى كلٍّ من (بكين، سوتشو، هوبي، شيان) كمناطق خاصة مفتوحة للدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك.

ح) خطة المشروع ٢١١:

تعمل هذه الخطة على هيكلة وتطوير ١٠٠ جامعة صينية رائدة من خلال امتلاكها شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات خارج إطار الجامعة، حيث يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها فى مكانة متقدمة محليًا وعالميًا. وهناك عدد كبير من الجامعات فى الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج إطار الجامعة، فمثلًا هناك ٥٧ جامعة فى بكين لديها شركات خاصة بها تمتلك الدولة منها ٣٠ شركة، ومن أبرز ما نتائجها تطوير الحاضنات الصينية.

١١- طوَّرَت الحكومة الصينية أنواعًا مختلفة من المؤسَّسات تُسمَّى بمؤسَّسات الوساطة للخدمات الاجتماعية لتقوية الخدمات فى مجال الابتكارات التكنولوجية ودعم المؤسَّسات على الانفتاح على الأسواق المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى التحفيز من خلال تحسين خدمات نظام للائتمان للمشروعات الصغيرة.

١٢- تشجيع إقامة العديد من المعارض والمؤتمرات الدولية للتعريف بالمنتجات الصينية، وتشجيع التجارة الإلكترونية فى المشروعات الصغيرة.

ووفقًا للتقرير الذي أصدرته الصين فى عام ٢٠٠٧ بعنوان "تنمية المشروعات الصغيرة" فإن هناك حوالي ٦٠٤ مناطق صناعية فى إقليم الصين بناتج إجمالي يتجاوز ١٠٠ بليون يوان، من بينها حوالي ٢٣٨ عنقودًا صناعيًا بناتج إجمالي يُقدر بحوالي بليون يوان، و٣٥ عنقودًا صناعيًا بناتج إجمالي ١٠ بليون يوان، وخمسة عناقيد صناعية تُساهم وحدها بناتج إجمالي يُقدر بنحو أكثر من ٣٠ بليون يوان، كما أن الناتج الإجمالي للعناقيد الصناعية يتجاوز ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي، ٦٠٪ من الضرائب، ٧٠٪ من حجم الصادرات، ٨٠٪ من حجم العمالة المتواجدة فى القطاع الصناعي.

وفي الصين تعتمد العديد من المدن فى نموها الاقتصادي على المناطق الصناعية والتي تُوفر العديد من فرص التوظف لفائض القوى العاملة الوافدة من الريف والتي تُمثل حوالي ٥٢٪، فعلى سبيل المثال: نجد أن هناك عناقيد صناعية فى مقاطعتي Zhejiang وGuangdong تعملان فى مجال المنسوجات والسيراميك والأجهزة المنزلية الكهربائية، وتعتمد على الصناعات كثيفة العمالة لتوظيف فائض العمالة الريفية. كما تتمركز معظم أنشطة تلك العناقيد حول الساحل الشرقي للصين مثل المدن الصغيرة المتمركزة فى دلتا نهر اللؤلؤ ودلتا نهر Yangtze. كما وجد أن أكثر العناقيد الصناعية تخصُّصًا وأكثر المشروعات الصغيرة تنافسية يتمركز فى المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية من الصين إلا أنهما ما زالتا فى مراحل مبكرة من النمو.

وتُسهل العناقيد الصناعية من عملية تبادل المعلومات والتوسُّع فى مجال المعرفة، ولذلك تُعتبر العناقيد الصناعية خيارًا إستراتيجيًا رئيسيًا للعديد من المشروعات الصغيرة لتحسين تنافسيتها. وعلى المستوى الإقليمي، فإن نمو الأرباح يدفع المشروعات الصغيرة إلى الاستمرار فى البقاء تحت مظلة العناقيد الصناعية؛ ممَّا يُؤدِّي إلى مجموعة من المزايا الاقتصادية للمشروعات الصغيرة. وبالرغم من الميزات التي تُضيفها المشروعات الصغيرة إلا أن هناك مجموعة من

المشاكل التي تُواجهها مثل: نقص التمويل وصعوبة الحصول على القروض، وقلة المعلومات الخاصة بالابتكارات التكنولوجية، وقلة المهارات الخاصة بالأفراد؛ ممَّا يُؤثِّر على قدراتها التنافسية، ممَّا يستوجب ضرورة توفير التدريب اللازم وتحسين مستويات الجودة ونظم الإدارة فى المشروعات الصغيرة.

شكل رقم (٤)

عدد الشركات الصينية والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٥

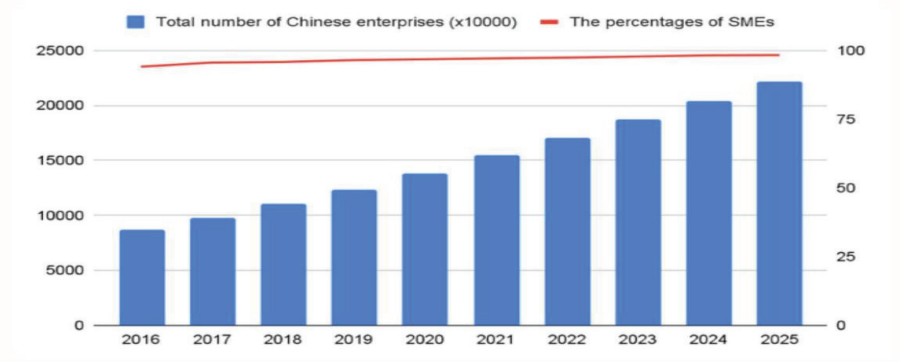

Source: Report on financing the development of small, medium and micro enterprises in China, 2021, p.4

ثانيًا: أهم سياسات النهوض بالمشروعات الصغيرة وكيفية استفادة الاقتصاد المصري من التجارب السابقة وخاصة التجربة الصينية:

١- سياسات النهوض بالمشروعات الصغيرة:

بالنظر إلى تجارب الدول التي سبقتنا وتقدَّمَت فى مجال المشروعات الصغيرة فنجد أنها لجأت إلى عدة سياسات للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أهم تلك السياسات[١]:

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧، ص: ١٤.

إستراتيجية الاستثمار فى العنصر البشري:

يُعتبر التطوير والاستثمار فى العنصر البشري من أهم مقومات الارتقاء بالمشروعات الصغيرة، ومن أهم المبادرات للاهتمام بالعنصر البشري اتفاقية مبارك كول، وهي نظام تعليمي وتدريبي تم إطلاقه فى مصر عام ١٩٩١ بالتعاون مع الحكومة الألمانية، وتحديدًا فى إطار التعاون بين وزارة التعليم المصرية و«وكالة التعاون الدولي الألماني " (GIZ)، وهي مستوحاة من نظام التعليم المزدوج الألماني، وتهدف إلى الربط بين التعليم الفني وسوق العمل، وهناك أكثر من ٣٠ ألف طالب ملتحقين بهذا النظام على مستوى الجمهورية، والنظام موجود فى أكثر من ٢٠ محافظة، وأكثر من ١٥٠٠ شركة ومصنع يُشاركون فى التدريب.

إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات:

تُعدُّ شبكة الإنترنت بما تُوفره من معلومات ضخمة عاملًا داعمًا لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وتلعب مراكز نقل التكنولوجيا دورًا حيويًا فى نشر المعلومات.

إستراتيجية الابتكار:

يُعدُّ البحث والتطوير أهمَّ مصدر للابتكار خاصة فى المؤسَّسات الكبيرة، حيث يتوافر لديها معامل ومختبرات على أحدث مستوى وأعلى تكنولوجيا، كما تتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية والتي تُؤهِّلها لكي تقدم خدماتها بأفضل جودة ممكنة.

ولا بُد من توافر التمويل اللازم لأنشطة البحث والتطوير، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمنشآت الصغيرة بتفويض من الكونجرس بتخصيص نحو ٤٪ من ميزانية البحث المخصَّصة للمؤسَّسات الكبيرة لتمويل الشركات الصغيرة ذات الأفكار الجديدة والمتطوِّرة، كما قام معهد سنغافورة للمعايير والبحوث الصناعية بنشر التكنولوجيا بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التصدير من خلال توفير معلومات حول المتطلبات الفنية الأجنبية وكيفية استيفائها.

٢- كيفية استفادة الاقتصاد المصري من التجارب السابقة وخاصة التجربة الصينية:

فى ضوء استعراض التجارب الناجحة فى مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها التنافسية يُمكن للاقتصاد المصري الاستفادة من تلك التجارب من خلال القيام بالآتي:-

انتهاج سياسة العناقيد الصناعية والحاضنات التكنولوجية كإحدى الآليات المتبعة لمواجهة التحديات التي تُواجه المشروعات الصغيرة، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا والتسويق.

قيام الحكومة بتوفير الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة باتخاذ العديد من الأشكال مثل إقامة المجمعات الصناعية والمدن الصناعية، وتقديم التمويل اللازم لهم والتدريب الفني والإداري لأصحابها، وتبني سياسة الحماية من الإفلاس، وإصدار العديد من القوانين التي تعفي أو تخفض الضرائب لتشجيع الأفراد على إقامة تلك المشروعات والتوسُّع فيها.

التوسُّع فى الشركات الأهلية لتمويل الابتكار فى مجال المشروعات الصغيرة والتي تهدف إلى إقراض القطاعات ذات الحجم الصغير دون الحاجة إلى الحصول على ضمانات بالاستناد إلى الأسس والمعايير المتبعة عالميًا.

التوسُّع فى إنشاء البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة وتقديم الخدمات التمويلية من خلال تأسيس شركات ومؤسَّسات أو المساهمة فى أخرى قائمة، وكذلك تقديم خدمات الدعم والاستشارات الفنية والتدريب المهني والتعليم المبني على تكنولوجيا المعلومات والتعليم من بعد.

الاستفادة من التجربة الصينية بزيادة مقدار الدعم المالي والتمويلي المخصَّص للمشروعات الصغيرة الابتكارية والتوسُّع فى إنشاء الصناديق الخاصة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة، وتشجيع التعاون بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وخاصة فى مجال تطوير التكنولوجيا والابتكار وتوريد المواد الخام والعمل على إعادة هيكلة أصول المشروعات الصغيرة من خلال الدمج والاستحواذ.

كذلك الاستفادة من التجربة الصينية بتشجيع إقامة المعارض التجارية والإقليمية والدولية وعقد المؤتمرات الدولية، وتعريف الدول بجودة المنتجات المصرية المصنَّعة.

العمل على إنشاء إدارة عامة للبحوث والتطوير، يكون عملها الأساسي متابعة أسباب فشل المشروعات الصغيرة، ومتابعتها وتقديم الدعم اللازم لها، وتزويدها بالبرامج التدريبية.

ثالثا: تحليل SWOT**:**

تحليل) SWOT **نقاط القوة – نقاط الضعف – الفرص – التهديدات) هو أداة تحليل إستراتيجي تُستخدم لفهم البيئة الداخلية والخارجية للمشروع. وفيما يلي تحليل** SWOT **فيما يخصُّ المشروعات الصغيرة، مع التركيز على الفرص والتهديدات:**

الفرص(Opportunities)**:**

دعم حكومي وتمويل ميسَّر:

توفر برامج تمويل ودعم حكومية للمشروعات الصغيرة.

وجود مبادرات من البنوك لتقديم قروض ميسَّرة.

التحوُّل الرقمي والتجارة الإلكترونية:

نمو التجارة الإلكترونية يفتح أسواقًا جديدة للمشروعات الصغيرة.

سهولة التسويق عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

الطلب على المنتجات المحلية:

تزايد الإقبال على المنتجات المحلية والمصنوعة يدويًا.

اتجاه المستهلكين لدعم المشروعات الوطنية.

مرونة وسرعة التكيُّف:

قدرة المشروعات الصغيرة على التكيُّف مع التغيُّرات أسرع من الشركات الكبيرة.

برامج التدريب والدعم الفني:

توفر دورات وبرامج لتأهيل روَّاد الأعمال وتنمية مهاراتهم.

التهديدات:(Threats)

المنافسة الشديدة:

وجود منافسة قوية من الشركات الكبيرة أو من منتجات مستوردة.

تقلبات السوق والظروف الاقتصادية:

تأثر كبير بالمشكلات الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع أسعار المواد الخام.

ضعف البنية التحتية أو التشريعات:

تحديات فى الإجراءات الحكومية أو نقص الدعم اللوجستي.

صعوبات فى الحصول على التراخيص أو تسهيلات الضرائب.

نقص الخبرة الإدارية والمالية:

الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة يفتقرون للخبرة فى الإدارة أو التسويق.

التغيرات التكنولوجية السريعة:

صعوبة مواكبة التحديثات التكنولوجية بشكل مستمر.

نقاط القوة:(Strengths)

المرونة وسرعة اتخاذ القرار:

سهولة التغيير والتكيُّف مع ظروف السوق.

اتخاذ قرارات سريعة بدون بيروقراطية.

انخفاض التكاليف التشغيلية:

مصاريف أقل مقارنة بالمؤسَّسات الكبيرة.

إمكانية البدء برأس مال بسيط.

قرب العلاقة مع العملاء:

تواصل مباشر مع العملاء وفهم احتياجاتهم.

تقديم خدمة مخصَّصة وشخصية.

روح الابتكار والإبداع:

إمكانية تنفيذ أفكار جديدة بسرعة.

القدرة على تقديم منتجات أو خدمات فريدة.

التحفيز العالي لصاحب المشروع:

الدافع الشخصي القوي لتحقيق النجاح والنمو.

التزام أكبر بالجودة والنتائج.

نقاط الضعف:(Weaknesses)

نقص الخبرة الإدارية أو التخطيطية:

ضعف فى إدارة الوقت، الموارد، أو التسويق.

قرارات عشوائية بدون إستراتيجية واضحة.

محدودية الموارد المالية:

رأس مال محدود وصعوبة فى التوسع.

صعوبات فى الحصول على تمويل أو قروض.

قلة الموظفين وتعدُّد المهام:

الاعتماد الكبير على صاحب المشروع أو عدد قليل من الأشخاص.

إرهاق وضغط يُؤدِّيان إلى ضعف الأداء.

نقص القدرة على التسويق والترويج:

ضعف فى الحملات التسويقية أو بناء الهوية التجارية.

الاعتماد على وسائل بدائية للترويج.

صعوبة فى مواجهة الأزمات المفاجئة:

هشاشة فى مواجهة الكوارث أو تقلُّبات السوق.

غياب خطط بديلة أو طوارئ.

الخاتمة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ نظرًا لقدرتها على خلق فرص عمل، وتعزيز الناتج المحلي، وتنشيط الاقتصاد، خاصة فى الدول النامية مثل مصر. ومع سعي الدولة لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، زادت أهمية هذا القطاع فى الإستراتيجيات التنموية. ويُواجه قطاع المشروعات الصغيرة فى مصر العديد من التحديات مثل: ضعف التمويل، والبيروقراطية الإدارية، وقلة التأهيل البشري، وغياب البيئة التشريعية الداعمة، وعدم القدرة على التنافس عالميًا.

وقد تم عرض البحث من خلال ثلاثة مباحث، حيث احتوى المبحث الأوَّل على تعريف المشروعات الصغيرة وأهم المعايير المستخدمة فى تعريفها على مستوى العالم، كما تم التعرض إلى التعريف المعتمد من البنك الدولي والسوق الأوروبية المشتركة وصولًا إلى تعريف المشروعات الصغيرة فى مصر وفقًا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠. أما المبحث الثاني فقد تطرَّق إلى الحاضنات التكنولوجية من خلال مراحلها وتعريفها وأهميتها واستعرض بعض التجارب العالمية فى اقامة حاضنات المشروعات، أمَّا المبحث الثالث فقد تطرَّق إلى التجارب الدولية وسُبل استفادة الاقتصاد المصري منها، وخاصة التجربة الصينية.

النتائـــج

من خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى عدد من النتائج كما يلي:

- لم يتم الاتفاق على تعريف محدَّد وواضح للمشروعات الصغيرة؛ لاختلاف المعايير المستخدَمة فى التعريف.
- إعادة النظر بالمناهج التعليمية بحيث تتلاءم مع حاجات سوق العمل، وإعادة النظر بمحتويات هذه البرامج.
- وضع برامج تدريبية للقائمين على المنشآت الصغيرة، ورفع مهاراتهم المختلفة فى المجالات
- الإدارية والتسويقية والتمويل... الخ بحيث تكون هذه البرامج قائمة على الاحتياجات للصناعات الصغيرة.
- تشجيع إقامة المعارض وإبراز تجارب الدول الناجحة وضرورة الاستعانة بها.
- ضرورة إبراز تجارب الدول الناجحة فى مجال الاهتمام وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يُمكن للبلدان المختلفة تطويع تلك التجارب والآليات المستخدمة بما يتماشى مع ظروفها المختلفة.
- يُعتبر تطوير وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقًا أساسيًا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة فى معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك أولت العديد من الدول –ومنها مصر خاصة- اهتمامًا متزايدًا بهذه المشروعات، وقدَّمَت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقًا للإمكانيات المتاحة.
- اهتمت الصين بتنمية العنصر البشري وبإجراء البحوث والتطوير فى مجال المشروعات الصغيرة وإنشاء الحاضنات التكنولوجية والعناقيد الصناعية، وكل ذلك يُسهم بقدر كبير فى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

التوصيــات

- ضرورة العمل على توعية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإبداع التكنولوجي ودوره فى اكتساب وتنمية المزايا التنافسية.
- ضرورة وضع خطة طويلة الأجل من شأنها تحقيق الترابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.
- توفير الدعم اللازم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كافة مراحل العملية الإنتاجية.
- تفعيل وتطوير والعمل على التوسُّع فى إقامة حاضنات المشروعات والحاضنات التكنولوجية لأهميتها البالغة فى مرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جميع الجوانب وفي مختلف المراحل.
- ضرورة العمل على توثيق العلاقة بين تلك الشركات ومراكز البحث العلمي والجامعات، وإدماج الجامعات ومراكز البحث العلمي للمساهمة فى تحسين جودة المنتجات.
- محاولة تطبيق ما يُسمَّى بأسلوب الحماية والذي طُبِّق فى بعض الدول والذي يتم فيه تخصيص سلع معينة لا يتمُّ إنتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة.
- نقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات فى مجال إدارة المشروعات الصغيرة، بالإضافة لذلك، الاستفادة من تجارب بعض الدول الناهضة فى نفس المجال مثل: كوريا والهند وما يُسمَّى بدول النمور الآسيوية.
- الاستفادة من التجربة اليابانية من خلال توفير الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة بإقامة المجمعات الصناعية، وتقديم التمويل اللازم، وتقديم التدريب الفني والإداري لأصحابها، وتبنِّي سياسة الحماية من الإفلاس، حيث تُعتبر إحدى السياسات الهامة الموجَّهة لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة.

- **الاستفادة من التجربة الصينية وخاصة فكرة المشاتل التي تهتمُّ بالعقول والباحثين الذين تعلموا فى الخارج وعادوا مرة أخرى إلى بلادهم؛ للاستفادة من خبراتهم وأفكارهم الجديدة.**
- **منح العديد من الامتيازات والحوافز والإعفاءات الضريبية المشجعة لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

قائمة هوامش البحث

- http://egyptianshark.blogspot.com/2011_09_01_archive.html
- حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (١٠)، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص: ٤.
- قباني، فاطمة الزهراء وآخرون، الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية، الملتقى الوطني الأول حول "المقاولاتية والشباب" -الواقع والآفاق، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٩.
- تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى مصر، تقرير مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١، ص: ٥.
- www.idbe-egypt.com/doc/sme.doc
- www.idbe-egypt.com/doc/sme.doc
- Hussein Elasrag, The role of Intellectual capital in developing SME's in the Arab countries, MPRA, Paper No. 56046, posted 20. May 2014, p2. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/56046/5/MPRA_paper_56046.pdf
- https://businessmonthlyeg.com/egyptian-smes-face-46b-annual-financing-shortfall-amid-economic challenges/?utm_source=chatgpt.com
- الهيئة العامة للاستعلامات: رئيس الوزراء: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الثلاثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: http://sis.gov.eg/?lang=a
- https://marsad.ecss.com.eg/45281/
- قمر الملي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى سورية، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٥.
- أم كلثوم باهي وروضة حديدي، دور حاضنات الأعمال فى خلق قيمة مشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: التجربة الصينية أنوذجًا،

مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٠٩، العدد٠١، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مايو ٢٠٢٤، ص: ١٥٥-١٧٤.

- لعور عبد الرحمان، دور حاضنات الأعمال فى دعم المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة حاضنة ورقلة وغرداية وبسكرة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص: ٣.
- حسين فرج الشتيوي، دور الحاضنات التكنولوجية فى تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول : تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية فى التنمية الصناعية، تونس، ١٢-١٤ أكتوبر ٢٠١٥، ص: ٣.
- ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها فى دعم المشروعات الصغيرة فى الضفة الغربية، رسالة ماجيستير، جامعة الخليل، القدس، ٢٠١٠، ص: ٤٢.
- لعور عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: ٦.
- http://eretc.uotechnology.edu.iq/index.php/94-2016-05-09-22-28-59/344-technology
- علي أبو بكر وآخرون، تجارب دولية فى مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، جامعة مصراتة، ليبيا، يونيو ٢٠١٥، ص: ٨١-٨٢.
- www.abahe.co.uk
- أحمد عبد الوهاب، تعريف حاضنات رواد الأعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٦، ص ص: ١٣ - ١٤.
- المرجع السابق، ص: ١٢.

- أسار فخري عبد اللطيف، فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة فى العراق، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦، ص: ١٣.
- Ministry of Economy, Trade and Industry (METI), White - Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, "Strength to Overcome Labor Shortage the Key Increasing Produc□vity", Japan, ٢٠١٨, pp. ٣٦٨-٣٩١.
- نشأت مجيد حسن، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها فى العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠٠٨، ص: ١٢٦.
- سمير زهير الصوص، بعض التجارب الناجحة فى مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة –نماذج يمكن الاحتذاء بها فى فلسطين، ٢٠١٠، ص: ٢٤
- http://www.myqalqilia.com/Small%20And%20Mediumsized%20Enterprises.pdf
- Jai S. Mah, "Korean Policies for SMEs Development and Internationalization", Project Documents, Innovation and SME Internationalization in Korea and Latin America and the Caribbean Policy Experiences and Areas for Cooperation, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), United Nations, 2018, PP 100-112.
- فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام: http://www.asbar.com//ar/monthly-issues/٩٩٤/article.htm.
- سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص: ٣٣.
- عزيزي أحمد عكاشة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها فى التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهدان، الجزائر، ٢٠١٣ ص ص: ٥٠-٥١.

- دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي فى المملكة العربية السعودية. www.chamber.org.sa/Arabic/InformationCenter/Studies/Documents
- http://bamomashi.arabblogs.com/archive/2008/1/440169.html
- سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩.
- http://www.myqalqilia.com/Small%20And%20Medium-sized%20Enterprises.pdf

- شوقي جباري وبوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات فى التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات فى الدول العربية، ٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٠، الجزائر، ص: ١٧.
- المرجع السابق، ص: ٨٣.
- سرحان سليمان، محاضرة أُلقِيَت عن دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية (المفاهيم – الأهداف – التقييم)، مركز النيل للإعلام، كفر الشيخ، مايو ٢٠١٦، ص: ٢٢.
- رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية التجربة الصينية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١١، ص ص: ١٣٩ – ١٤٥.
- http://arabic.china.org.cn/arabic/101449.htm

- حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧، ص: ١٤.